قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية والجمالية

"التحولات والرهانات"

الجزء الأول

قضايا لسانية معاصرة

تنسيق

د. عبد العالي السراج
د. سليمان زين العابدين
د. عبد الرحمان النوايتي
د. عمر المغراوي
د. إدريس عمراني

أشغال المؤتمر الدولي السنوي الأول 28 – 29 مارس 2018

إصدارات مركز المولى إسماعيل للدراسات والأبحاث
في اللغة والآداب والفنون مكناس- المغرب

د. هارون مجيد
دة. دنيا باقـل
د. زين العابدين سليمان
د. نواف بن أحمد بن عثمان حكمي
د.عبد الرحمن خليفة الملحم
دة. رشيدة العلوي كمال
د. عمر مهديوي
د. محمد عبد التواب محمد مفتاح
د. محمد صالح ياسين الجبوري
د. ساهر القرالـة
د. محمد لعضمات
د. عمر المغراوي
د.عبد الوهاب الأنصاري
دة. فتيحة اليحياوي
د. محمد الهاشمي
د. عبد الكريم الدخيسي
د عبد الكبير الحسني
د. عبد الكريم ابزاري
دة. بشرى البلقاسمي
د. إدريس عمراني
د. عبد العالي العامري
د.عبد الله بريمي
د. إدريس مقبول
دة. فتيحة قداف
د. محمد خريصي

تصميم الفنان عزيز أزغاي

978-9954-751-49-7

الثمن 120 درهم

قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية والجمالية

"التحولات والرهانات"

الجزء الأول
قضايا لسانية معاصرة

تنسيق

د. عبد العالي السراج
د. سليمان زين العابدين
د. عبد الرحمان النوايتي
د. عمر المغراوي
د. إدريس عمراني

أشغال المؤتمر
الدولي السنوي الأول 28 – 29 مارس 2018

إصدارات مركز المولى إسماعيل للدراسات والأبحاث

في اللغة والآداب والفنون مكناس- المغرب

الكتاب: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية والجمالية "التحولات والرهانات"
الجزء الأول قضايا لسانية معاصرة .
المؤلف(ة): جماعي
تنسيق: د. عبد العالي السراج - د.سليمان زين العابدين - د. عبد الرحمان النوايتي
د. عمر المغراوي - د. إدريس عمراني.
الإيداع القانوني: 2018MO1417
ردمك: 978-9954-751-49-7
الناشر: مقاربات للنشر والصناعات الثقافية و مركز المولى إسماعيل للدراسات والأبحاث في اللغة والآداب والفنون مكناس- المغرب.
العنوان: ص.ب2997 البريد المركزي – فاس- المملكة المغربية
الهاتف: الإدارة: 00212661214012 - 00212664640339
القسم الفني: 00212535736164 - 00212651288089
قسم التوزيع: 00212653600985
الفاكس: 00212535736164
البريد الإلكتروني: approches.fes@gmail.com
الموقع: www.moqarabat.com
لوحة الغلاف: الفنانة المغربية نادية خيالي.

فهرس

المحور الأول: صواتة وصرافة

أثر الانزياح الصوتي في توجيه دلالات النصوص القرآنية دراسة للمستويات الانزياحية (صوتا وصرفا). 9

د. هارون مجيد

المرتكزات الصَوتية عند ابن جني في ضوء علم اللّغة الحديث. 21

د.ة. دنيا باقل

نحو هندسة لأصوات اللغة العربية أكوستيكيا 43

د. زين العابدين سليمان

التوهمُ الصَرفي والصَوتي عِندَ القُرّاءِ في تفسير البَحرِ المحيط 53

د. نواف بن أحمد بن عثمان حكمي

جهود العرب الصَوتية ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين 69

د. عبد الرحمن خليفة الملحم

المحور الثاني: معجم وتركيب

الملكة اللغوية ونظرية التطور 81

د.ة. رشيدة العلوي كمال

معجم تقنيات المعلومات: مقدمات إلى القارئ العربي 93

د. عمر مهديوي

د. محمد زايد

البنية النحوية الدلالية للأسلوب الحجاجي دراسة في الأساليب الإنشائية الحجاجية في الخطاب النبوي 113

د. محمد عبد التواب محمد مفتاح

مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأثره في الصناعة المعجمية العربية الحديثة 139

محمد صالح ياسين الجبوري

رؤية نقدية في التراكيب اللغوية 179

د. ساهر القرالة

نموذج من أساليب التوكيد في القرآن الكريم: ترجمة ضمير الفصل إلى اللغة الأمازيغية "دراسة تحليلية مقارنة" 209

د. محمد لعضمات

تفاعلات سمات الظروف مع نسق الفعل 219

د. عمر المغراوي

دور المعجم المدرسي في تعليم اللغة العربية وتعلمها 227

د. عبد الوهاب الأنصاري

"بعض مظاهر الحذف التركيبي وعلاقته بالسياق والدلالة" 241

دة. فتيحة اليحياوي

المحور الثالث: دلالة وتداوليات

آفاق استثمار المعرفة اللسانية في المجال البيداغوجي 255

أ.د. محمد الهاشمي

الربط الإحالي في النحو العربي في ضوء لسانيات النص 261

د. عبد الكريم الدخيسي

آليات تنظيم المعنى: المجالات والوظائف والسمات 289

د. عبد الكبير الحسني

الوظائف التداولية وانسجام الخطاب.. 309

د. عبد الكريم امزاري

نحو الخطاب الوظيفي: نموذج متعدد المقاربات 321

دة. بشرى البلقاسمي

المقاربة التواصلية ومنهج الإغماس في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها 349

د. إدريس عمراني

الفضاء اللغوي وآليات بناء المعنى 361

د. عبد العالي العامري

المحور الرابع: سيميائيات

السميائيات والاحتجاج 379

د. عبد الله بريمي

سيميائيات الفضاء قراءة في انكسارات النصين العمراني واللساني 405

د. إدريس مقبول

الوحدات اللغوية في الملصقات الإشهارية.. 421

د. فتيحة قداف

رمزية اللغة واللسان، في بناء الأنساق وتشكيل التنظيم الذهني للإنسان. ـ كاسيرر وسوسير أنموذجان. 433

د. محمد خريصي

آليات تنظيم المعنى:
المجالات والوظائف والسمات

د عبد الكبير الحسني

جامعة السلطان المولى سليمان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بني ملال- المغرب

تقديم

عندما نتحدث عن الآليات المتدخلة في بناء المعنى؛ فإننا نقصد بذلك كل المجالات والوظائف والسّمات التي تؤسس لفعل المقولة (Catégorisation)، والمقولة هنا تنطلق من مسلمة مفادها أننا لا يمكن أن نُقبل على مجريات الواقع بطابع فضوي، اعتبارا أن الأشياء في عالمنا مرتبة بشكل نسقي ومنظم، وهو التنظيم الذي نراه يعكس النسق المحوسب (Computational) الذي ينظم المعارف في الذهن البشري(Mentalistic Human)، على أساس أن المقولة هي عملية عقلية تجعل من أفكارنا ومداركنا وحركاتنا و كلامنا عبارة عن أنشطة ذهنية تقوم على مجموعة من الإسقاطات التي تربط بين سمات الواقع وسمات الدلالة، وهي الإسقاطات التي تدفع نحو التوحيد بينهما لبنائها (المقولة).

تبعا لهذه المعطيات فإننا نفترض أن **تنظيم المعنى هو عملية ذهنية تقوم على الترابط الكائن بين سمات الواقع والسمات الدلالية، مرجحين أن يكون هذا الإسقاط مسؤولا مباشرا على بناء المعنى وتشكيله**، وهو الافتراض الذي دعمناه بالعديد من النظريات التي ولدت في أحضان الدلالة المعرفية (Cognitive Semantics) مع "إليانور روش" و"فيلمور" و"لاكوف" و"جونسون"...و غيرهم، إلا أننا لم نتبنى مقارباتهم بطريقة ترضي توجهاتهم ؛ ولكن أخذنا منها ما ينسجم مع التوجه العام الذي نسير عليه ونريد أن ندافع عنه في هذا البحث، مؤمنين بفكرة أن الدلالة لا تشكل مقاربة مستقلة بذاتها، بل هي مقاربة من ضمن المقاربات السابقة التي تسعى نحو بناء طريقة جديدة في التحليل الدلالي، مرتكزة في ذلك على الذهن والإدراك كقوالب معرفية تؤسس للمعنى، على اعتبار أن المعنى الذي ندافع عنه هنا ينطلق ممّا أسميناه ب 'المعنى النموذجي' (Prototype Meaning) كأساس معرفي تتفرع عنه كل المعاني الأخرى، وأن المسؤول على المعنى المقصود هي طبيعة العلاقة التواصلية/ التفاعلية التي تترجم داخلها شفرات المعنى معرفيا بين طرفي العملية، وهو الاعتقاد الذي سنحاول أن ندافع عنه من منطلق الحديث عن نظرية النمط النموذجي باعتبارها نظرية معرفية تقوم على مفهوم الدرجة في بناء المعنى، وهي الدرجة التي تدفع

نحو تنظيم عالمنا في إطار مجالات ووظائف مبنية على سمات محددة، مبينين أن السّمات هنا لها دور مركزي وحاسم في بناء المجال الدلالي أو إسناد الوظيفة الدلالية.

1- نظرية النمط النموذجي : أوليات البناء المعرفي

تعد نظرية النمط النموذجي (Prototype Théory)[1] من أهم النظريات المرجعية في بناء وتكوين المقولات (Catégories) ، وهي نظرية نسقية تستهدف الحوسبة الدقيقة للمقولات الأنطلوجية، إذ تعمل على تنظيم مجالاتها وفق هندسة منظمة وموزعة على أربع مجالات هي : القضايا عند (فيلمور) (Fillmore) والخطاطات والصور المجردة (لانفاكير) (Langacher) ، والجوازات والتوسعات القائمة على الاستعارة والتوسعات القائمة على الكناية (لايكوف وجونسون) (Johnson , Lakoff) ، إلا أن كل هذه المجالات تعمل على تنظيم المقولة في إطار مؤمثل (Optimal) يحترم خصوصية الانتماء والاندماج، فمثلا عندما نتحدث عن مجال الطيور، فإن مَقولَة هذا الحقل تخضع لمقاييس دقيقة تجعل منه مجالا يحوي الكل، لكن ليس بنفس الدرجة وليس على المعنى نفسه، لذلك أحتكم إلى نظرية الشروط الضرورية والكافية كما وردت في الفصل الرابع من كتاب المعنى والتوافق لأستاذنا محمد غاليم[2] ، بمعنى أن تحديد سمات الهدهد مثلا بالاستناد إلى نموذج معرفي مؤمثل ينظم بحسب الشروط التي تُفرض عليه، وهي الشروط التي تتضمن توافر الخصائص الطبيعية التي يمثلها انتماء الهدهد إلى حقل الطيور، إلى جانب النظر في كفايتها لتشخيص درجة انتمائها ونسبة تحققها، فيكون الهدهد من الطيور التي تتحقق فيها كل الشروط الضرورية والكافية التي تجعل منه طائرا نموذجيا أو لنقل نمطا نموذجيا للمقولة، بمعنى أنه يمثل المقياس الذي نحتكم إليه لتحديد انتماء الدجاجة مثلا إلى الحقل نفسه، فالدجاجة بهذا المعنى طائر لتوافره على شروط الانتماء الضرورية، إلا أن هذا الانتماء يظل قاصرا لعدم كفايته (عدم امتلاك الدجاج القدرة على الطيران...) وعليه يتأسس الحقل وفق هندسة تحترم المقاييس العامة التي تُفرض على الانتماء، وتفعل وفق حوسبة تقدم الهدهد كطائر بنسبة 99بالمائة، في حين تقدم الدجاجة كطائر بنسبة 10بالمائة.[3]

---

[1]- حاولنا أن نساير في ترجمتنا ل (Prototype) الترجمة التي تواضع عليها اللسانيون الدلاليون في المغرب بوضعها في مقابل (النمط النموذجي)، و نحن إذ نساير ذلك نعرف ما في الأمر من تمايز بين اللغات على اعتبار أن المفهوم يستعمل في اللغات الأخرى الإنجليزية و الفرنسية للإحالة على (العينة النموذجية) من الآلات و السيارات و الشقق...

[2]- تقوم هذه النظرية على محاولة تفكيك المعنى وفق طبيعة القيود التي تنقسم إلى قيود ضرورية و كافية ، و قيود ضرورية و غير كافية القائمة على مجموعة من السمات و الأوليات التصورية المتدخلة في تحديد إحالة اللفظ.

[3]- من أبرز النتائج التي توصلت إليها إليانور روش (Rosch) أن النظام العام للمقولة في جانبها المعجمي تضم العديد من الجوانب المبهمة في ذاتها، و أن حدود التمايز بين تلك المكونات غير واضحة المعالم بشكل يتيح لنا الفصل بينها دلاليا،

إن ما يجعل هذه النظرية نظرية في تنظيم المعنى والفكر هو استنادها على نسب وشروط وخصائص تخضع في مجملها إلى مبادئ عامة لها من التوافق أو التشابه ما يجعلها مؤمثلة مع وضعيات أو حالات، فإذا تحقق التوافق في الخصائص يعدّ الأمر جيدا لبناء المقولة، أما إذا لم يتحقق التوافق فإننا نصطدم بنموذج غير مؤمثل بما يكفي، لذلك يكون من الصعب بناء المقولة بشروطها الضرورية والكافية.

بناء على هذه المعطيات أعتبر أن نظرية النمط النموذجي كما وضعت في إطار إطار الدلالة تعد تصورا لتنظيم المعارف والمعلومات التي اعتبرها "لانفاكير" أصولا للنحو للنحو المعرفي لأنها تساق مع المفاهيم والتصورات التي لها دور كبير في تقديم المعنى بصورة هندسية غير اعتباطية[1]، بل إن النموذج المعرفي، كما نتصوره، يحاول أن يدفع بالمعنى نحو الحوسبة ، خصوصا أننا إذا استحضرنا جانبا أنطلوجيا من حياتنا فإننا نستحضره بكل سماته وخصائصه وتفاصله ومميزاته، فنحن لا نخلط بين الطائر والطائرة، على اعتبار أننا نخضعهما لمختبر التجربة اللغوية عبر تشريح سماتهما المكونة لهما ، لذلك فعندما نتحدث عن الطائرة مثلا نعرف ضمنيا أننا أمام وسيلة اتخذها الإنسان مطية لسفرياته، أما وأن نتحدث في مقابل ذلك عن الطائر فإننا نملك ما يكفي من السمات التي تجعلنا نتحدث عن حيوان يملك من الخصائص الطبيعية ما يدفعه أن يكون متمايزا عن باقي الكائنات الحية الأخرى، بمعنى أننا نبني المعنى وفق استراتجيات لها صلة بأنظمتنا المعرفية وبما تحمله كل مقولة في عالمها، وبالتالي فنحن أمام معارف منظمة ومحوسبة بطريقة نسقية تحترم هندسة السمات في بناء المقولة، مما يوفّر لنا قاعدة تصورية غنية تؤثر في بناء اللغة تركيبا ومعجما ودلالة، كما تقدم لنا أيضا صورة عن المستوى الإدراك الدلالي وتوسعاته في مجالي الكناية والاستعارة[2].

من واجبنا، حتى نرصد أهمية هذه النظرية في بناء المعارف والفكر، أن ننتقل في عملية تشخيص من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل حتى نتبيّن أفق الهندسة المعرفية

مما دفع بالدلالة المعرفية نحو اعتبار أن التصورات المعجمية لا تقوم أبدا على المعطيات المشتركة، و هي النتائج التي دعمت من طرف لايكوف (Lakoff) (1972) بما أسماه بالمجموعات المبهمة، و هي المجموعات التي استخلصت من العلاقات بين المجموعات في الرياضيات التي لا تتحدد عناصرها إلا على أساس الدرجات و الاحتمال، و هو ما دفع بالهدهد أن يكون طائرا بنسبة معينة في مقابل البطريق و الخفاش.

[1] - عبد الجبار بن غريبة (2010) ، مدخل إلى النحو العرفاني ، ص 68

[2] - للاضطلاع على مجالات التوسع الاستعاري يرجى العودة إلى كتاب "الاستعارات التي نحيا بها " للايكوف و جونسون ، ترجمة أستاذنا عبد المجيد جحفة.

في بناء المعنى وفق ما تمليه نظرية النمط النموذجي، فإذا تأملنا مجموع المقولات الأنطلوجية التي تؤسس لمعارفنا سنجد مثلا :

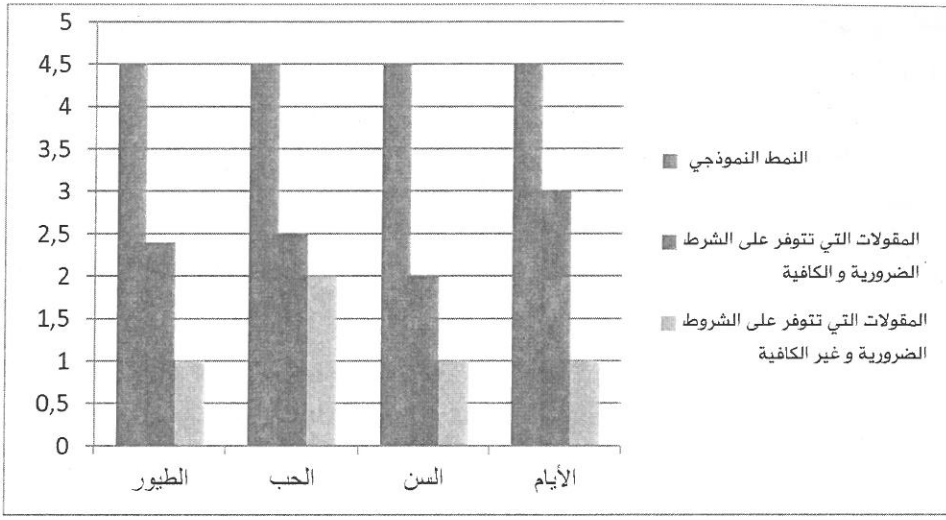

فهذه بعض النماذج التي تميل إلى التمايز المبني على الدرجة كما تصورتها إليانور روش (Rosch) (73) وهو المفهوم الذي نظم فعل الانتماء إلى طبقة من الطبقات الأنطلوجية المنظمة لمعارفنا ومداركنا، على اعتبار أن كل نوع منها يحدد وفق نموذج تتوافر فيه الشروط الضرورية والكافية ، وهي الشروط التي تسقط منزلة قيود تفرض على الهدهد والجنون والكهولة والحول أن تكون أنماطا نموذجية أساسية تتأسس على منوالها المقولة وتتفرع، بمعنى أن كلّ مجال من مجالات حياتنا ينظم وفق هندسة تجعل من الشباب مثلا غير الطفولة والكهولة بالنظر إلى نسب تحقق الغاية من السن، فكلما زاد الإنسان عمرا زاد نضجا ومعرفة، ليتحولا معا إلى سمات تؤسس للمقولة وترفع من قيمة ونسبة الانتماء.

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذه النظرية هو أن الهندسة العامة المتحكمة في توزيع السمات هي المسؤولة الأولى والأخيرة على بناء المعنى وحوسبته، فعندما نتحدث عن الدجاجة أو النعامة فهذا لا يعني أبدا أنهما متطابقان في السمات مع الهدهد، بل أن النسيج العام الذي ينظم معرفنا ويحوسبها يجعل لكل طائر سماته الخاصة وخصائصه التي تدفع به نحو تحديد التمايز والاختلاف، بمعنى احتكامنا في بناء مقولة الطيور أو الحب ...إلى طبيعة القيود الضرورية والكافية التي تعمل على تأسيس المعرفة وبلورة تجلياته الفكرية والتصورية. بحيث أن بناء تصور حول مقولة الطيور يجعل من الهدهد النمط النموذجي الذي تتوافر فيه الشروط الضرورية والكافية كسمات أساسية ومركزية [ريش ، +التحليق ،

منقار،] في الوقت الذي نجد فيه أن الدجاجة تملك السمات نفسها لكن غير كافية [ريش، منقار، - تحليق...] ، وبالتالي فإن المغزى العام الذي ينطبق على بناء مقولة الطيور هو نفسه الذي يتدخل في بناء باقي المقولات الأنطلوجية التي تؤسس للهندسة العامة للغة.

ما نستفيد منه في الحديث عن أهمية هذه النظرية كونها تحاول أن تجيب عن أسئلة مهمة مفادها : ما العقل؟ وكيف ينظم الإنسان تجاربه؟ ما معنى النظام التصوري؟ ما هي بنية هذا النظام؟ وهل يملك البشر الأنظمة نفسها ؟ نحن لا تهمنا في هذا السياق الإجابة عن الأسئلة، ولكن ما يهمنا أن البحث الدلالي تطور بما يكفي حتى غدا يعي جيدا كيفية طرح الأسئلة الصحيحة التي تستهدف الفكر وتصوراته، فبمجرد ما يسلط الضوء على كفيات تنظيم المعارف والتجارب والأفكار، فإن ذلك سيكون له انعكاس على الهندسة العامة المنظمة للغة، خصوصا بعدما يتم القبض العقل لكونه مجردا وليس له أي علاقة بالجسد، لذلك فإن مسائل التفكير تتصل بالعديد من القضايا المرتبطة بمحتوى الصدق أو الكذب، لذلك فهو مجسد من خلال تجارب الإنسان المادية وإدراكه إدراكا حسيا لما هو حوله.

عندما يبني الإنسان نوعا من المعارف الخاصة، فإنه يعمل – منطقيا – على تنظيمها وفق مجالاتها، فهو لا يعمل ذلك من باب الصدفة أو الاعتباطية، بل جنوح الإنسان وهوسه بالنسق والتنظيم يدفعانه إلى بلورة فكر منظم ومنسجم مع تكوينه الجيني، لذلك فكلما زاد الإنسان وعيا بتجارب الحياة أدرك أن حياته اللغوية هي مشروع ضخم من المعارف المبنية وفق هندسة تسمح للفكر البشري أن يتعامل مع المقولات اعتبارا أن أي مقاربة للفكر البشري يجب أن تنسجم مع الفرضيات العامة التي لها علاقة بطرق تصنيف المعارف إلى مقولات[1].

---

[1] - في حقيقة الأمر لا يمكن أن نسلم بأن نظرية النمط النموذجي هي نظرية مثالية لحل المشكلات اعتبارا أن كل نظرية للمقولات تؤدي نحو نظرية دلالية جديدة تقدم تصورا جديدا لدراسة المعنى. لذلك اتجه البحث في مرحلة الثمانينيات نحو تبني هذه النظرية باعتبارها أساسا معرفيا لفهم و تصنيف المقولات ليجعلوا منها نظرية دلالية تعمل على تصنيف العالم اللغوي إلى مقولات محدودة اعتبارا إلى الأساس المرجعي الذي انطلقت منه، خصوصا تعويض نظرية الشروط الضرورية و الكافية بعمليات المقارنة بين المعنى موضوع التحليل و المعنى النموذجي للوحدة اللغوية في حالة دراسة المعاني المعجمية، أو لنقل بين الكيان المراد تصنيفه و نموذج المقولة، إلا أن التحوير الذي عرفه مسار النظرية جعل البعض اللسانيين يدفعون بالنظرية من مجالها الذي انبثقت منه مع "إليانور روش" نحو اعتبارها تصورا ذهنيا أو حدثا ذهنيا فيه، و عليه فإننا عندما نقول إن الهدهد مثلا هو النمط النموذجي لمقولة الطيور، فهذا يعني أن كلمة النموذج لا تحيل على عنصر بذاته و إنما تشير إلى الهدهد كوحدة مجردة، و بالتالي تحولت النظرية إلى صورة معرفية مجردة يكونها المتكلمون ذهنيا لتمثل المقولة، و عليه فإن النموذج بخلاف مع ما طرحته إليانور روش عبارة عن بنية ذهنية تستنبط من خلال مجموعة من العمليات المعرفية ، على اعتبار أن الأدبيات التي مهدت لذلك تتلخص في اتجاهين أساسيين لهما علاقة بعملية التصنيف:

2- هندسة المجالات المعرفية

تتخذ الدلالة العرفانية من المجالات منوالا مناسبا لرصد العلاقة بين مختلف البنيات الدلالية، مستثمرة في ذلك النظريات السابقة[1] ، على اعتبار أن ضبط هذه الخصائص يتموقع داخل مجالات معرفية بالتركيز على مدلولاتها؛ بمعنى أن ضبط المجال المعرفي ينبثق من طبيعة المجال الدلالي الذي تم التواضع عليه للإحالة إلى كل ما قد يكون مجرد تجربة حسية أو نظاما كاملا من المعارف، إلا أن هذه المجالات منها ما هو أولي لا يمكن تحليله إلى مكونات (الزمان + المكان مثلا)، ومنها ما يمكن تحليله وفق متطلبات النسق اللغوي إلى أبنية معرفية على درجة كبيرة من التجريد والتعقيد، وهو التصنيف الذي يسند إلى مفهوم الصورة المجردة أو الخطاطة التي تشمل عددا محدودا من الخصائص العامة لمختلف العناصر التي تؤسس للمقولة، على اعتبار أن العناصر التي تحيل على الأسماء في لغة ما هي صورة مجردة لمقولة الاسم وقس على ذلك بقية المقولات اللغوية الأخرى.
لنتأمل الأمثلة التالية:

1- أ - يقرأ زيد كتابا كل أسبوع.

ب- زيد شغوف بالكتابة والقراءة.

إن حدود التمايز بين التركيبين لا يكمن في طبيعة المحتوى الدلالي الذي يؤشران عليه، بل يتجسد في طبيعة التنظيم الذهني والهندسة المعرفية للمضمون ذاته، على اعتبار أن " يقرأ" و"القراءة" تحملان المحتوى الدلالي نفسه لاشتمالهما على المضمون نفسه المحيل على الأشياء والموضوعات، إلا أنهما يختلفان في طبيعة العمليات الذهنية والمعرفية التي تهندس ذلك المضمون المشترك، فمدلول اسم (القراءة) يظهر الأشياء التي تربط بينها تلك العلاقات، بينما مدلول الفعل (يقرأ) يبرز نوع العلاقات الكائنة بين مكونات الأشياء والذوات، بمعنى أدق، إن التمايز الدلالي بين العبارتين يكمن في انتمائهما إلى مقولتين لغويتين

- الأول يمكن نعته بالتيار الموضوعي الذي يرى أن تصنيف المقولات يقوم على أساس السمات المشتركة التي تنتمي لنفس المقولة.

- أما الثاني فهو التيار الواقعي التجريبي الذي يرى أن بناء المقولة يقوم على مسألة النمط النموذجي الذي لا يجعل من الخصائص المشتركة شرطا ضروريا للانتماء، بل يبنون تحليلا للمقولات الطبيعية داخليا و خارجيا (الشروط الضرورية و الكافية).

[1] - نقصد بذلك المجالات الدلالية و الحقول الدلالية و نظرية النمط النموذجي و القيود الضرورية و الكافية و مفهوم الدرجة في التصنيف المقولي، و هي المقاربات التي مهدت بشكل كبير لظهور اللسانيات المعرفية عموما و اللسانيات الدلالية بشكل خاص.

مختلفتين بالنظر إلى أن هذا التباين يعود بالأساس إلى التنظيم الذي يفرضه كل من المدلولين على المضمون المشترك بينهما، إلا أن هذا التمايز بين العبارتين يقودنا نحو مسار جديد في قراءة مقولات الاسم والفعل في اللغة العربية ومحاولة فهم جديد لطبيعة المحتوى الدلالي الذي يرسم خط التوظيف ضمن بنيات تركيبية سليمة، فمتكلمو اللغة العربية يستعملون الكثير من العبارات دون حاجتهم إلى البحث في طبيعة المحتوى الدلالي الذي تحمله تلك الاستعمالات، لذلك فعبارة الاسم تتخذ حيزا معيننا في المكان، وهو الحيز الذي يتسم بسمتي [+/- محدود]، ممّا يسمح لنا بإمكانية التمييز بين الأسماء المعدودة وغير المعدودة من زاوية أن كل اسم معدود هو في الأصل إشارة إلى حيز غير محدود في مجاله الأساس، وهذا فصل إجرائي يدفعنا إلى ضرورة التأكيد أن الأسماء المعدودة تمثل في الأصل مجموعة من العناصر التي تشكل حيزا متماسكا من الوحدات التي تأتلف بنيويا لتشكل المقولة، وهو التحديد الذي يدفعنا إلى الحديث عن المجال الكمي بمنطق التسوير (Quantifier) كما طرح في الدلالة التوليدية عندما ربط بالمكان في علاقته بالأشياء المادية، لنتأمل الأمثلة التالية :

2 - أ- شربت ماء / بعضا من الماء / * جزءا من الماء

ب- شربت عسلا / نوعا من العسل / * بعضا من العسل

إن الحديث عن الماء أو العسل في هذا المستوى التصوري يقودنا إلى معالجة هذه الأسماء من منظور جديد ومغاير عن ما قدم في إطار التفكير النحو ي القديم، خصوصا إذا ما تم ربط ذلك بمسألة الماهية أو المادة، فنحن على معرفة أن كل جزء من الماء أو العسل يكون متجانسا بالنظر إلى أن كل عينة من المجموعة فهي تنتمي بالضرورة إلى الكل الذي يشكل المقولة نفسها، بمعنى أن مكونات الماء وحبيباته هي من تشكل الماء نفسه، وأن مكونات العسل هي التي تشكل مقولة العسل نفسها، فيصبح الماء والعسل ممثلان عن كل الأجزاء المتجانسة التي تشكل الكل[1]، وهي القراءة التي تؤسس لفكر جديد ومعايير جديدة في التصنيف تكاد تكون مختلفة عن المقاربات المعرفية السابقة ، فعندما نتحدث عن الجزء في علاقته بالكل سنجد أن اليد أو الرأس لا يمكن أن تشكل كلا اعتبارا هنا أن الجزء المشكل

---

[1] في إطار التحاليل العلمية التي أجريت على عينتين من المادة نفسها لا يكونان أبدا متماثلتين كل التماثل، إلا أنه نحن دائما ما نعمل على تحييد الاختلافات الجزئية بالنظر إلى طبيعة التصورات التي نؤسسها و نبنيها عن علاقة الجزء بالكل ، و إذا صحت هذه المقدمات العلمية مستقبلا و أثبتت فعاليتها فإنه سيكون من المؤكد أن نعيد النظر في طبيعة المسلمات التي نقدمها كمنطلقات في بناء المجالات اللغوية معرفيا و مقوليا، و منها المقاربات الأولى التي انطلقت منها الدلالة المعرفية في صيغها ما بعد الثمانينيات. كما ستكون فرصة مواتية لإعادة النظر في المنطلقات الحجاجية التي كانت تعتبر أن علاقة الاستلزام بين الجزء و الكل علاقة حجاجية، في حين أن الجزء لا يمكن أن يكون مطابقا للكل لضرورات علمية لها علاقة بطبيعة المادة و مكوناتها.

للذات لا يعنينا بالضرورة، وهذا تفسير يؤكد أن إضافة الأجزاء إلى بعضها البعض هي التي تحدد الكلّ الذي هو الذات بأكملها[1]، وعليه، فإن السياق العام الذي يتحكم في بناء المعدودية بالنسبة للأسماء يتحدد تصوريا ومفاهيميا من منطلق قابليتها للإفراد والتثنية والجمع، أما الأسماء التي لا تقبل العدّ فلا يسع مجالها النحوي لذلك فيتحدد عدّها من منطلق قولك خمر قليل وماء كثير ، لكن لا يمكن أن يصاغا نحويا على خمران وخمور بالنظر إلى الأجزاء المشكلة لها؛ بمعنى أن قليل / كثير تدخل على الأسماء التي تقبل العدّ (بالنظر إلى الجزء) في حين أن الأسماء التي تعدّ على الجمع والتثنية فيمكن أن تصاغ من نفس جنسها كما هو الحال عندما نتحدث عن دار ؛ دور ؛ ديار.

إن الأساس العلمي من الحديث عن المجالات المعرفية التي تؤسس للأسماء في اللغة العربية تعيدنا نحو ضرورة إعادة النظر في بعض القواعد النحوية التي حكمت مسار البحث اللغوي منذ زمن طويل، فالأكيد أن النحاة العرب اجتهدوا في زمانهم وبمؤهلاتهم الخاصة واجتهاداتهم الذاتية لتبيان الكثير من الضوابط التي تمنسق اللغة نحوا وبلاغة، ، لأن البحث في الدلالة المعرفية يقتضي البرهنة أن ما نهدف إليه اليوم ،من خلال هذا البحث، هو أن نبين أن المحرك الأساس لعملياتنا اللغوية هي الدلالة في مستواها المعرفي، بمعنى أن كل الأنساق اللغوية التي نسعى اليوم إلى بنائها تعود أساسا إلى الدلالة باعتبارها المؤهل المركزي في بناء تراكيب لغوية سليمة، بمعنى أن الوقوف عند [+/- معدود] بالنسبة للخمر أو الماء أو الحليب يقودنا نحو التأكيد أن [- معدود] يمكن أن تنضبط مع حيز أو مكان محدد يجعلنا متمكنين بشكل جيد من الفضاء الذي نستطيع من خلاله التمييز بين مختلف السوائل تمييزا نوعيا وليس كمّيا، بالنظر إلى مجموعة من السمات كاللون والرائحة والطعم...و هذا سبيل – في نظرنا- جيد لكي نشير أن بناء المعنى لابد أن يختص بضرورة التمييز في هذه الأسماء من حيث استعمالاتها، بمعنى أن الكشف عن المدلول العام الذي يحكم الكلمة يتموقع ضمن مجال محدد بخارطة معرفية لغوية مضبوطة تجعل من مدلول العسل مختلفا عن مدلول الماء أو الخمر أو الحليب...رغم أنهم جميعا يدخلان معرفيا ضمن

---

[1]- تعود أدراج هذه الفكرة إلى فيتجنشتاين (wittgenstein) الذي أكد على ضرورة إعادة النظر في طبيعة الشروط الضرورية و الكافية بسبب خضوع القيود و السمات المشكلة للمعاني لبعض الاستثناءات في بنائها منطلقا في ذلك من أنه إذا كان من الضروري أن يملك الإنسان يدين و رجلين و رأس و دماغ ليكون كائنا حيا، فهذا لا يعني أن الأشخاص الذين لا يملكون ذلك هم ليسوا بشرا، و هناك أمثلة كثيرة على ذلك، إلا أن الفكرة المحورية التي حاول الرجل أن يدافع عنها هي أن مثل هذه الاستثناءات تشكل حاجزا أمام بناء قيود صارمة على المجالات التي تشكل المقولة.

مجال السوائل. إلا أن ما يدفع نحو هذه التمايزات هي طبيعة الوظائف الدلالية التي يضطلع بها كل عنصر من العناصر المشكلة للمادة [1].

3 - **الوظائف الدلالية : نحو تصور جديد للجملة والمركب.**

قبل أن نتطرق إلى مجموع الوظائف الدلالية المتدخلة في بناء المعنى يجب أولا أن نوضح أمرا مهمّا مرتبط بأوليات الدلالة التصورية التي راهنت بشكل كبير على ضرورة الترابط الحاصل بين اللغة والعالم في الذهن البشري؛ لتحديد طبيعة التعالق الذي يجمع بين التمثيل الذهني للجملة والتمثيل الذهني للعالم، لأن كل ما هو معرفي هو في الأصل بحث في المبادئ العامة التي تتدخل في بناء المعارف الدلالية في الذهن وتنظيمها واستعمالها، بمعنى وضع آليات هندسية عامة تراعي كل مناحي اللغة بهدف حساب المعنى بالاعتماد على الشبكة المفاهيمية التي تبلورت في إطار الدلالة التوليدية التي ميزت بين البنية النحوية باعتبارها بنية نفسية وبين النظرية اللغوية باعتبارها نظرية ذهنية[2]، إلا أن ما يعاب على هذا التمييز كونه تقني لا يراعي الجوانب الطبيعية للغات، لذلك دعا جاكندوف (Jakindoff) (1987) إلى ضرورة الانتباه إلى مسألة مهمة ترتبط بالمسلمة العامة التي انطلق منها في تحديد الدلالة التصورية كون أن المعنى في اللغة الطبيعية بنية معلوماتية مرمزة (Encoded) في الذهن البشري، اعتبارا أن المعاني اللغوية هي معلومات ذهنية، وبما أنها كذلك وجب أن تنضبط مع المعلومات غير اللغوية ، ومن هنا يتجسد الارتباط الجوهري في الدلالة التصورية بين طبيعة المعنى وطبيعة الإدراك والمعرفة البشرية، إذ يستلزم هذا الترابط بين الدلالة والتصور والمعرفة رصد العلاقة بين اللغات الطبيعية والأنساق المعرفية والإدراكية الأخرى، على اعتبار أن المعاني محملة عن طريق اللغة بطريقة منسجمة مع طبيعة التجربة؛ مما يدفعنا نحو القول بالمعرفة التصورية كمعرفة

---

[1]- إلا أنه يجب أن ننتبه إلى شيء مهم جدا هو أن جل الأمثلة المساقة في تبريراتهم كانت تخدم بشكل كبير ما يريدون إيصاله و تبريره لدرجة أنهم لا يميلون إلى تعداد الأمثلة و اختلاف السياقات التي لا تخرج الكلام عن الضابط أو القاعدة، لذلك تجدهم أحرص الناس على تبيان ذلك على الرغم من أن القاعدة هي من صلب اللغة و ليست معيارا خارجا عنها، و كل خارج عن ذلك فهو من الشاذ، و الشاذ لا يقاس عليه،و هي القاعدة التي عطلت التفكير في صياغة نحو جديد يتجاوز قولهم هكذا سمعت عن العرب بضرورة البحث عن نسق لغوي يتماشى مع التطور الهائل الذي تعرفه العلوم و اللسانيات بكل تخصصاتهما في محاولة لتبويب الفكر بصورة تنسجم مع النظام المعرفي للغة اليوم، فلغة اليوم خصبة بما يكفي و ناضجة بما يلزم لكي تقدم نفسها في قالب يستوعب كل الضوابط النحوية التي تنسجم مع طبيعة تصوراتنا للغتنا من منطلق دلالي و ليس تركيبي

[2]- للمزيد من المعطيات يرجى الاستعانة بمؤلف المعنى و التوافق لأستاذنا محمد غاليم الصادر عن عالم الكتب الحديث (2010)، ص 27-28.

ضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية[1] وهي التجليات التي تقوم على استثمار العديد من الوظائف الدلالية لبناء أوليات ومبادئ تتأسس عليها البنيات التصورية الممكنة .

على هذا الأساس وجدنا أن الوظائف الدلالية في اللسانيات تقوم على ضوابط أساسية ومحددة بحسب روائز الاستعمال التركيبي ؛ أي أن محددات التركيب السليم لا تنضبط قوائمها إلا من خلال الوظائف التي يضطلع بها الفعل والفاعل والمفعول في الجملة الفعلية، والاسم والخبر في الجملة الاسمية وهكذا؛ أي أن وظيفة الفعل في الجملة الفعلية هي المحور الذي يقوم بإسناد دور دلالي إلى الفاعل لينفذ الفعل، ودور الفضلة إلى المفعول ليقع عليه فعل الفاعل، وهي وظائف متداولة ومعروفة، إلا أن الشيء الذي نريد أن ندفع به في هذا المحور من البحث هو الجواب عن سؤال جوهري مفاده: ما موقع الوظائف الدلالية ضمن الدلالة المعرفية؟ وكيف تنتظم داخل التركيب؟

لمحاولة الإجابة عن هذا التساؤل وجب في البداية أن نؤكد أن الفعل وحدة معجمية معزولة، وأن المركب الفعلي هو مجموعة من الوحدات المعجمية، أن الوحدات المصاحبة في التركيب هي مجموعة من العناصر الصرفية والنحوية، والأمر نفسه ينطبق على بقية المركبات الاسمية والوصفية...مستندين في ذلك على منطلقات معرفية تؤكد أن حجم المركب سواء أكان مفردا أو جملة فإنه لا يعدّ مقياسا جدّيا للتمييز بينهما ما دمنا نصادف في اللغة العربية الكثير من المركبات الاسمية المكونة من مفردة واحدة (زيد ؛ فاطمة، عمر...)

بناء على هذه المعطيات يمكن التأكيد أن التوجه المعرفي في الدلالة لا يمكن أن يقف عند حدود الخصائص الصرفية أو التركيبية؛ لأنه ببساطة لا يعترف بها في مستواها المستقل، إذ نعتبر أن كلّ الخصائص البنيوية تكشف عن وجود تباين دلالي لا تعدو كل المستويات إلا تجليا من تجلياتها، وعليه، فإن الاختلاف بين الأفعال/ الأسماء والمركبات الفعلية/الاسمية لا يمكنه أن تتمظهر تمثلاته في خصائص صرفية أو تركيبية متباينة، وإنما هي ضرورة أملتها ضرورات دلالية ذهنية ومعرفية، بناء عليه، فإن تحديد الفعل أو الاسم كونهما مشكلان من مجموعة الوحدات التي تنسجم وفق علاقات محددة، لا يمكن أن يقود نحو رصد التمايز بين الأفعال/ الأسماء والمركبات الفعلية/الاسمية، وإنما يمكننا ذلك من تبيان الخصائص التي تسمح بتحديد المدلولات العلائقية بينها، لذلك نقترح أن المضمون الدلالي ل " كلب" مثلا لا يتجاوز حدود تخصيصه بسمات الجنس أو النوع، وأن هذا التخصيص هو الذي يتيح لنا إمكانية التعرف عليه بالنظر إلى مجموع الوحدات الممثلة لمقولة من المقولات، إلا أن هذه المدلولات هي التي تدفعنا نحو وضع تدقيق صارم يجعل من الأسماء

[1]- محمد غاليم (2010)، المعنى و التوافق ، عالم الكتب الحديث، ص 31- 32.

وحدات دلالية تضطلع بوظائف تحدد طبيعة الاسم المقولية[1]، فكل تركيب يجب أن ننظر من خلاله إلى مستويات تنظيم المركبات الفعلية/الاسمية من حيث طبيعة العمليات الدلالية التي يقع عليها الانتقاء المحوري ، وبالتالي تكون وظيفة المركب الاسمي هي الإشارة إلى شيء يمكنه أن يثير كل اهتماماتنا، لأن الغرض الرئيسي من ذلك هو بيان مساهمته في علاقة أو حدث معين، وهي العملية ليست بسيطة؛ لأن الملكة اللغوية تتكون من عدد كبير من الوحدات التصورية التي تكون عبارة عن مجموعة من العمليات المعرفية الإضافية، هي العمليات التي تترجم في شكل هندسات عامة لها ارتباط بالفكر البشري كإشراف رأس المركب الاسمي على خصائص الجنس أو النوع أو الفرادة أو الكتلة[2]. وإشراف رأس المركب الفعلي على السمات المقولية المحيلة على الإتمام والانجاز والنشاط والحالة .باعتبارها نواة مركزية لا تسمح بتسريب أي عنصر خارجي يمكن أن يسقط التركيب كالمحدودية والمعدودية، فتسوير الرأس لمقولاته يدفعه إلى احتوائها ممّا يدفعنا إلى إنتاج تراكيب من قبيل :

---

[1] - قدم الأستاذ الفاسي الفهري تصنيفا لطبقات الأسماء و الأفعال موازيا إياهما بناء على مجموعة من المعايير التركيبية و الدلالية، محددا الأفعال في طبقات هي الاتمامات و الانجازات و الأنشطة و الحالات، و محددا الأسماء في الكتلة و الجماع و الفرادة و الجنس.

[2] - اقترح أستاذنا عبد القادر الفاسي الفهري تصنيفا لطبقة الأسماء قسمه على أربع طبقات أساسية تتوزع وفق مجموعة من السمات هي:

- الفرد : كلب [+ذري][+فردي]
- النوع : السمك [Ø ذري][+فردي]
- الجُمّاع : الفريق [+ذري][-فردي]
- الكتلة : زيت [Ø ذري][-فردي]

و قد بنى الأستاذ هذا التصنيف على سمتي [+/-ذري][+/-فردي]، و هما سمتان ترتكزان على التجزيء، فسمة الذري هو ما يملك أو لا يملك خاصية التجزيء إلى وحدات أساسية تشكل الكل، في حين أن الفردي فيبنى على إمكانية العد أو عدم إمكانية العد وفق طبيعة الاسم. و هي تصنيفات تسعى إلى تنظيم معرفنا قبل أفكارنا.

في مقابل هذا التصنيف لطبقات الأسماء نجده يضع تصنيفا موازيا لطبقات الأفعال على النحو التالي:

- الإتمام – الإنجاز – الحالة – النشاطات

و هي الطبقات التي تنسجم مع تصور يجعل من الطبقتين متوازيتين، رغم أننا قد نصادف الكثير من الكلمات قد لا تنسجم مع التصنيفين ، إلا أن القاعدة العامة تقول بضرورة البحث عن المضطرد، أما ما لا يتوافق مع القواعد العامة فيجب أن يخضع لمقاس قاعدي جديد يفعل وفق آليات تحليلية عميقة و محوسبة.

-أ- أربعة رؤوس نووية

*ب- رؤوس أربعة نووية

إن لحن البنية الثانية يؤكد لنا أمرا مهما في إطار الدلالة المعرفية وهو أن تدخل العمليات الدلالية هي التي تدفع نحو ترسيم قاعدة للمدلول والتسوير (Quantifier)، ممّا يؤكد أن البنيات الدلالية هي بنيات قاعدية عامة قد نجدها في أغلب لغات العالم التي نعرفها.

إذا كان من الضروري أن نبحث في هذا الفحص عن الوظائف الدلالية التي تختص بها طبقات الأسماء، فإن الدلالة المعرفية توفر إمكانات هائلة تجعل من المركب الاسمي مثلا مركبا يشغل جزءا محددا لا تتم مقوماته إلا عبر تطبيق عمليات التسوير والترسيم، الشيء الذي يجعل من الكمية والنوع والجنس مثلا وحدات لغوية متمايزة لا تتدخل في التركيب إلا وهي محملة بكل خصائصها الدلالية التي تتمظهر في شكل وظائف تدفع بكلمة "الرباط" مثلا محيلة على جنس معين (مدينة) وعدد ووظيفة تواصلية تجعل من الكلمة معرفة مشتركة بين المتكلم والمخاطب.

إن الدلالة المعرفية عندما تتحدث عن الوظائف الدلالية فإنها لا تولي أهمية كبرى إلى ضروب التمييز بين العدد والجنس والنوع والفرد، على الرغم من أن هذه المقارنات تعيدنا إلى المقارنات القديمة التي انبنت عليها المبادئ الأولى للدلالة التصورية عندما كانت تمايز في المعنى بين الصدق والمرجع، بمعنى أخر أن الدلالة المعرفية تركز على الطريقة التي نعتمد عليها في بناء إدراك الأحداث والحالات وتصورها، والعمل على صياغتها تركيبيا.

لنحاول أن نقرأ الأمثلة التالية :

1- أ – يزعجني نباح كلب جاري

ب- يزعجني نباح الكلب جاري

لا تحدد قيمة 'الكلب' أو 'كلب' في كون الفرد أو المركب الاسمي ينبني على مرجع يكافئ عادة ذاتا معينة لها تحقق في العالم المادي الخارجي، وليس معادلا موضوعيا لمجموع الأفراد الموجودين في العالم الخارجي، بل إن الوظائف الدلالية للمركب الاسمي تتحدد بناء على طبيعة التصور الذي يحدد بناء على إرساء خصائص الجنس التي يتضمنها الاسم، وبهذه الكيفية يمكننا أن ننجز مركبا اسميا نشير من خلاله إلى تصور الفرد من أفراد الجنس حتى في أقصى الحالات التي لا شيء يخصصه فيها، بل حتى في الحالات التي لا يكون فيها أي مرجع في العالم الخارجي، لا ريب في أن التمييز بين الفرد والجنس يتأسس هنا على الطريقة التي نرتكز عليها في إدراك الأحداث والحالات وتصورها وصياغتها تركيبيا

؛ بمعنى أن سمة الفرد هنا تنزل منزلة كونها وحدات تصورية لا غير [1]، وعليه يمكن أن نحدد أن إنجاز فعل المقولة يرتبط بمفهوم الإرساء (l' instanciation) الذي يحدد وفق مجال فضائي متصور، نتصور فيه أن كل وحدة تنتمي إلى مقولة ما يجب أن توجد فيه،فالمكان هو مجال إرساء الأشياء المادية، والزمان هو مجال إرساء الأحداث والعلاقات المعرفية[2]. وهو تحديد يقودنا إلى مقولة الأسماء باعتبارها وحدات ترسى في المكان لأنها قابلة للتموقع في فضائه، في حين أن الأفعال ترسى في الزمان لأن كل وحدة تحيل ضمنه يجعلها مقولة متميزة قادرة على رسم حدث محدد في الزمان، فيكون التصنيف المعرفي المبني على الوظائف الدلالية لهما مبنين على الشكل التالي :

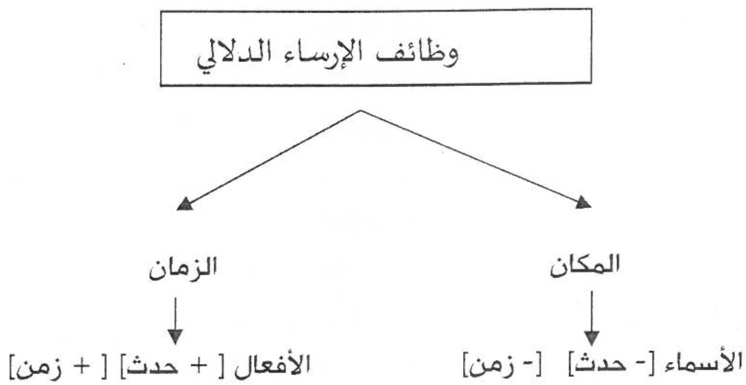

من المؤكد ، إذن، أن مفهوم الإرساء من المفاهيم المركزية في الدلالة المعرفية التي تسعى إلى وضع تمايز بين الجنس والفرد بالنظر إلى التطور الذي يمكن أن يخضعا له، الشيء الذي يدفع نحو تصور الحدث باعتباره جنسا أو فردا منتميا إلى الجنس، وكذلك الأشياء المادية لا يمكن لها أن تتجاهل السمات المتعلقة بالشكل التي لا يمكن أن نجد لها تصورا إلا في فضاء مكاني، فالشكل المميز للكلب مثلا يعد أساسيا في تصور جنس المقولة [كائن حي؛ له وبر ؛ له شكل معين، لاهث،يتموقع مكانيا ضمن مجاله عبر سمتي السعة والامتداد....] مما يسمح لنا من ضبطه واحتوائه بالنظر إلى السمات التي تميزه...

---

[1] - يتنافى هذا التحليل المقترح في رصد العلاقة بين الجنس و الفرد مع الأدبيات التصورية التي كانت تربط بين المعنى و الصدق أو بين المعنى و المرجع ، على اعتبار أن الدلالة المعرفية لا يولي أهمية كبرى للواقع المادي مما ينعكس على قيمتي الصدق و الكذب اللتان لا مكان لهما في إطار بناء المعنى لارتباطها بالواقع، في حين أن الدلالة المعرفية تتعلق بالإدراك و آليات بناء المعنى كتصورات ذهنية و عمليات حاسوبية ترتبط بمكانزمات اللغة عند الإنسان.

[2]- مدخل إلى النحو العرفاني، ص،102

إن الدلالة المعرفية عندما تنظر إلى الاسم أو المركب الاسمي فإنها تعمل على تجاوز الأدبيات الدلالية التي كانت تفصل في المعنى بين المرجع والصدق والاستعمال، إذ تحدد ذلك وفق آليات مبنية على طبيعة السمات المحددة للمقولة، بناء على ذلك فهي تعيد النظر في طبيعة التصنيفات التي وضعت للمقولة كما وردت عند جاكندوف (Jackindoff) أو الفاسي الفهري، منطلقة في ذلك أن الاسم هو جنس أو فرد أو كتلة له إرساء مكاني مبني على الامتداد والسعة، وعلى هذا الأساس تبنى طبيعة التصور الذي نبنيه حوله، إلا أن الشيء المثير هنا ربط الأسماء بالمجال الذي يرد فيه مكانيا، فتصوراتنا للأجناس وتصوراتنا للأفراد تشترك في تعيين وحدة محددة في مجال الإرساء. وهذا في نظرنا كاف لكي نخرج الدلالة من التحاليل التصورية السابقة (كاتز ، فدور) ويدخلها ضمن مجال التصور لكن باعتباره مجالا معرفيا يركز على الغنى المعلوماتي الدقيق المصاغ في إطار المستوى الذهني للبشر، وهذا دليل يرجح أن تكون الدلالة عنصر مهم وحاسم في بناء التصورات المسقطة على المدلولات الموجودة في العالم الخارجي،أي أن التصورات التي نتمثلها هي التي تدفعنا نحو بناء بنيات لغوية تكون دلالية المحتوى وبنيوية التركيب .

على هذا الأساس نسجل أن المركبات الاسمية هي مركبات مستقلة تصوريا ودلاليا، بالنظر أن الشيء الذي نحيل عليه يمكن تصوره دون أن يكون طرفا من أطراف أي علاقة من العلاقات (الرجل، هند، زيد، المدرسة...) بمعنى أن الإحالة عليه لا تقتضي أبدا الاستعانة بموضوعات أخرى تساعد على بناء الدلالة، بل إن الإحالة على المدرسة أو الرجل تدفع نحو تصورنا إياها ضمن فضاء زمني ومكاني مستقل لذلك فإن حاجيتنا إلى إدراك هذا لابد أن يمرّ عبر ربط الصلة بين التصور والذهن حتى يكون تمثلنا لدلالة الفعل/الاسم والمركب الفعلي / الاسمي دلالة معرفية قوية لأن تصورنا لوجود حدث في حيز زماني محدد كاف لتمييزه عن باقي الأحداث الأخرى؛ حتى وإن وجد حدثان في نقطتين مختلفتين ، فذلك لا يفسر من زاوية أنهما فردان متمايزان ينتميان لنفس الجنس، لكن ، في مقابل ذلك، لا يمكن اعتبارهما فردا واحدا. وبالتالي نصل أن بنية المركب أكثر تعقيدا من بنية الجملة.

عندما نتحدث عن الاسم/ الفعل والمركب الاسمي/الفعلي، فإننا نفصل ذلك عن مكون الجملة التي تعتبر في نظرنا أكثر تعقيدا بالنظر إلى أن الفعل فيها يكون تابعا من الناحية التصورية لطبيعة العلاقات الدلالية التي تجمعه مع باقي مكونات الجملة، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على الاسم في علاقته بالجملة الاسمية، إذ لا يمكن لأي واحد منا أن يتصور علاقة ما دون استحضار الوحدات المساهمة فيها،

بمعنى أن اللسانيين قد تعودوا أن يوزعوا الجملة على مجموعة من المكونات الأساسية التي يكون فيها الفعل محورا عاملا حاملا لمجموعة من السمات الأساسية كالوجه والتطابق والزمن...و تحتل فيها الموضوعات مواقع محددة حسب طبيعة الدور الدلالي المسند لها (فاعل/ منفذ أو مفعول/ فضلة.، بمعنى أن طبيعة الفعل تجعله فعلا معجميا يحمل سماته تحققه في التركيب كمحور يوزع وظائف دلالية على موضوعاته ، أما سماته التي تجعله منخرطا في التركيب فهي سمات دلالية تحيل على مضمون معين أقل تجريدا من مضمون باقي مكوناته، وهو الأمر الذي عبر عنه النحو التوليدي بالتحكم المكوني (C- command) المبني على الإشراف،أي أن الفعل يتحكم مكونيا في موضوعاته ويشرف عليها لا فقط تركيبيا بل حتى دلاليا.

مما يزيد من تأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها في تحليل الفعل والمركب الفعلي أنه يبدو لنا أن هذه المقاربة لا تستند إلى مقاييس تهم الفعل بما هو فعل رئيسي في التركيب، إذ نقترح ،تبعا للنفاكير مقاربة أخرى تقوم على أساس أن الفعل الرئيسي هو ذاك الذي تتجلى فيه سمات ربط العلاقة الزمانية بحدث الخطاب، أي بزمانه وبالأطراف المشاركة فيه، وتنحو هذه الرؤية إلى اعتبار أن الفعل هو العنصر الذي تتوفر فيه كل مقومات الربط بين زمن الحدث والخطاب من منطلق أن الاعتبارات النحوية والتركيبية التي تنظر إلى سمات الزمن والوجه والجهة كسمات مكونة للمركب الفعلي، بمعنى أنه لو أعدنا الحديث عن مكونات المركب الفعلي سنجد أنه مكون من فعل مساعد وفعل رئيسي على أساس أنه رأس المركب الفعلي في الجملة.[1]

4- المعرفة الدلالية والمعرفة النحوية: سمات التوازي والتوافق.

من المؤكد أن اللسانيات التقليدية غالبا ما كانت تربط الفعل بسماته، وهي السمات التي عبر عنها بالمقولات الوظيفية أو الإسقاطات الوظيفية التي كانت تضم الزمن والوجه والجهة والتطابق...و هي إسقاطات تنظم عملية النقل وتصوغه، إذ تنتظم وفق علاقات صارمة تضمن سلامة الجملة وتحفظ لها تركيبها السليم، لذلك نُظر إلى الفعل ومنه إلى المركب الفعلي باعتبارهما مجموعة من العمليات الحاسوبية التي تساهم بشكل كبير في

[1]- إذا كانت اللسانيات التقليدية تنظر إلى تحليل الجملة وفق ما قدم سلفا، فإننا نقترح أن يكون ذلك له أساس دلالي أكثر منه تركيبي، و دليلنا في ذلك يعود بالأساس إلى أن الزمن و الوجه و الجهة عناصر تربط بين الحدث كنقطة مرجعية و حدث الخطاب كنقطة إحالية، أما الزمن فإنه يؤطر الحدث باعتبار زمن التلفظ، بينما تقوم الجهة على مسألة موقف المشاركين من عملية الخطاب. المهم أن كل السمات المتدخلة في بناء دلالة الفعل و موضوعاته لها وظائف دلالية خاصة تدفع نحو سلامة التركيب، بينما العناصر التي تشكل المركب أو الجملة فها محددات ترتبط بطبيعة العلاقة الجامعة بين بنيوية الجملة و نسقية التركيب ، إلا أن الجمع بينهما لا يستند على عرف مائع و اعتباطي، بل إنه يستند على منطلقات دلالية تتمظهر في شكل وظائف مسندة بناء على قواعد التأليف كما وردت في إطار اللسانيات التوليدية.

بناء و'كبس' العديد من السمات والإسقاطات لكي يتم إخراج الفعل أو الجملة من مجال الذهن إلى مجال التركيب، وهو ما عبرت عنه اللسانيات بالفعل التركيبي.

لا تضمن لنا هذه المقاربة الحديث بشكل كبير عن دور الدلالة في بناء الفعل والمركب الفعلي، كما أنها لا تضمن لنا الحديث عن الاسم والمركب الاسمي من منظور إحالتهما على الكمية أو العدد أو الجنس...و هي الجوانب الخفية التي لا تظهر مع الاسم كما لا يظهر مع الفعل الزمن والجهة والوجه،مما اقتضت معه الضرورة إلى محاولة استقراء المعطيات السابقة والتأكيد أن ما عبرت عنه اللسانيات العامة بالفعل التركيبي ما هو في الأصل إلا فعل معجمي لأن كل السمات الواردة في بنائه تركيبيا هي في الأصل قواعد لبناء الدلالة العامة، فلو أخذنا مثالا عن ذلك من قبيل رقص أو ضرب باعتبارها أفعالا أو استحضر أو تضارب باعتبارها جملا، فكلّ هذه الوحدات المتدخلة في بناء المضمون كلها وحدات تمثل البنية الدلالية من منطلق اعتقادنا أنها عمليات تمثل تسويرا للعناصر المكونة للفعل أو للمركب الفعلي، وهو التسوير الذي يقيد دلالة الفعل تزامنا مع محاولة إدراجه في تركيب معين، بمعنى أننا قبل أن نعمل على وضع الفعل في تركيب معين يجب أن نسوره بسماته الأساس كالزمن والجهة والتطابق والوجه من جهة ، وسمات المحدودية والمعدود من جهة أخرى، لا باعتبارها سمات للتركيب ولكن باعتبارها سمات دلالية تضبط إيقاع الفعل ومستويات توظيفه في التركيب، وهي العمليات الكبرى التي نعتقد أنها عمليات ذهنية ينجزها كل متكلم للغة ما بهدف تحقيق سلامة التركيب ، فتصوراتنا منتظمة وفق آليات ذهنية نشغلها بصورة دقيقة وعالية الحوسبة، حتى دون أن نشعر بذلك ، لكي نبني أنساقا دلالية تساهم في سلامة التركيب وفي سلامة ووظيفة الفعل العامة، فكيف ،إذن، نمايز بين سمات الفعل تركيبيا ومعجميا؟

إن حدود اشتغال الفعل داخل المعجم هي نفسها الحدود التي يضعها النسق على كل المداخل المعجمية التي تشكله، انحسار الفعل في دلالة معينة ومعنى محدد يعني أن برمجته لا يمكن أن تخرج عن هذا الإطار، فيكفي أن تضرب موعدا مع الفعل 'ضرب' لتتأكد من حجم الدلالة التي يحملها الفعل وحجم المعاني التي يقتضيها، اعتبارا أن كل العمليات المتدخلة في بناء الفعل معجميا هي في الأصل عمليات هندسية فائقة الحوسبة والدقة، فما الذي يدفعنا إلى تصدير المركب بالفعل ضرب في:

2- أ- ضرب زيد عمرا

ب- *رقص / * كان / *جرى زيد عمرا

إن ما يدفعنا إلى الحديث عن الفعل ضرب مثلا هو أننا نرمي إلى بناء نسيج من السمات في إطار علاقة الفعل بالمركب الفعلي الذي يرد فيه؛ بمعنى أن سمة

الحدث كسمة معجمية هي التي جمعت بين عمر وزيد بالنظر إلى معيار التوافق أو التوازي الذي يجمع بين سمات الفعل ضرب وموضوعاته الدلالية التي يجوز الجمع فيها بين منفذ للفعل وضحية له،و هو الأمر الذي يسقط البنى الواردة في (4ب) لعدم توافق السمات بين الفعل وموضوعاته، وبالتالي فإننا نخطط لرسم هندسة دلالية لذلك من منطلق السمات المعجمية التي يفرضها الفعل على مكوناته:

ضرب : [+زمن]،[+ حدث]، [+ جهة]، [+ وجه]، [+ تطابق]،[+ معنى]،[+ محور]

- [+زمن]: الفعل ضرب يحمل زمن الماض
- [+حدث] : يقتضي الفعل حدثا بضرورة إحداث الأثر على الضحية
- [+جهة]: جهة الفعل هي مجموع سمات الحدث[1] المحيلة على التمام أو اللا تمام / الامتداد أو اللا امتداد/ الثبوت أو الحدوث...
- [+وجه]: وجه الفعل هي مجموع العناصر الصّرفية التي تلتصق بالفعل[2].
- [+ تطابق]: يجب أن يفرض الفعل تطابقا مع موضوعاته رفعا للفاعل ونصبا للمفعول
- [+ معنى]: يحمل الفعل ضرب معنى معجميا خاصا هو الأثر.
- [+ محور]: يوزع الفعل ضرب مجموعة من الأدوار الدلالية على الفاعل ليكون منفذا والمفعول ليكون ضحية أو فضلة[3].

إن فرز كل هذه السمات باعتبارها قوائم معجمية تخصص الفعل ضرب وتمايزه هو الذي يدفعنا نحو الرد على كل التصورات التي كانت تنظر إلى المعجم باعتباره قائمة من المعطيات لا حوسبة فيها ولا نسقية، إننا ، بهذه اللائحة من السمات، أمام شبكة من السمات المبرمجة بشكل دقيق ومحوسب وفق عمليات رياضية محددة ، ونحن إذ نفترض أن كل واحد منّا عندما يستعمل الفعل ضرب، فإنه يستحضر كل هذه البرمجة بشكل ثابت سواء عن واعي أو عن غير وعي . فكيف يتحول بناء الفعل من المعجم إلى التركيب؟

نصادف في لغتنا العربية الكثير من التراكيب التي تتلاءم مع وضع الفعل ضرب في الاستعمال كما هو واضح من خلال الساقات التالية:

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري(1988)، البناء الموازي،ص: 168

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري(1988)، البناء الموازي،ص: 81

[3]- تظل هذه السمات قليلة للزيادة بحسب طبيعة الفعل و خصوصية سماته الداخلية، لكن حضورها في الفعل يفعل بضوابط محوسبة بشكل دقيق على درجة كبيرة من الفعالية و الدقة، المهم في العملية كلها أن بناء السمات يتشكل معرفيا من منطلق الخلفية المعرفية التي يبنبها كل متكلم نموذجي للغته، و يستحضرها بشكل يجمع فيه بين المعرفة الدلالية و المعرفة النحوية في التركيب و الاستعمال.

3- أ- ضرب زيد في الأرض

ب- ضرب لي الرئيس موعدا

ج- ضرب القلب نبضا

د- ضرب الضرس ألما

بمجرد أن نتلقى مثل هذه التراكيب سندرك أن الفعل ضرب الموظف هنا له معنى أخر غير المعنى الذي نصافه في المعجم، وهذا يؤكد ،منطقيا ، أننا أمام برمجة جديدة للسمات تتلاءم مع طبيعة الفعل من جهة وطبيعة المركب الفعلي من جهة أخرى، أو لنقل إن الحمولة الدلالية التي يقتضيها الفعل في التركيب لا تتوازى مع السمات الدلالية التي برمجت له في المعجم، مما يفرض على الفعل أن يؤمن حضوره في التركيب من منطلق دلالي صرف يتجاوز من خلاله الثوابت المعجمية التي تقيد الفعل بسمات محددة. ليتأكد لنا مرة أخرى أن التركيب ما هو إلا وجيهة من وجائه الدلالة (Semantics Interfaces) فقط وليس مركزا أساسيا من مركزيات اللغة/الخطاب.

إن التحليل الدلالي للأمثلة أعلاه سيقودنا نحو وضع فهم جديد للفعل ضرب يدفع كل متكلم إلى برمجة هندسة لمضمونه أو محتواه القضوي وفق آليات دلالية تجعل من معنى ضرب في (5أ) يحمل دلالة المشي، لذلك فإن السمات التي يحتاجها ستسور من هذا المنطلق لتنسجم مع المدلول القضوي (المشي)، أما ضرب الثانية(5ب) فهي تحمل دلالة أخرى مغايرة هي دلالة التلاقي في زمن ومكان محددين، ومنه يجب أن يسور وفق ذلك أيضا لكي تستجيب سمات التلاقي مع دلالة الفعل ضرب في التركيب،أما ضرب في (5ج) فهي تأخذ من سمات النبض ما يجعل القلب يضرب تحركا في دلالة على الحياة مما دفع بالفعل إلى انتقاء سمات مغايرة ومتمايزة عن الدلالتين السابقتين ، وهو أمر ينسجم مع حجم التوازي الذي يجمع بين فعل الضرب والنبض باعتبار سمة [+ حركة]،في حين أن (5د) فهي تحمل دلالة أخرى للفعل ضرب في إشارة واضحة إلى حجم الألم الذي يضربه الضرس ، بمعنى أن الحمولة القضوية لضرب تختلف جذريا عن أنواع الدلالة السابقة من زاوية أن سمة [+ ألم] هي التي دفعت نحو بناء دلالة جديدة تجمع بين فعل الضرب والألم من منطلق الضحية التي يقع عليها الأثر (الضرس)[1].

---

[1]- من المؤكد أن الفعل ضرب يحمل الكثير من المعاني التي يفرضها سياق التركيب الذي ترد فيه، و العرب إذ تنظر إلى ذلك فإنها أدخلت الظاهرة ضمن ما عرف بالمشترك اللفظي.لكنهم اقتصروا في تحليل ذلك على سياق المعنى و لم ينتبهوا إلى مسألة السمات التي يكبسها المشترك، و نحن لا نضرب في ما أنجزه النحاة القدماء لكن نضيف إليهم ما أغفلوه في تحليلاتهم للظواهر اللغوية.

إذن، بين المشي واللقاء والنبض والألم هندسات اقتضاها التركيب دلاليا وتصوريا، إلا أن الملاحظات المهمة التي يمكن أن نسجلها هنا هي أنه سواء المتكلم أو المخاطب يلتقيان معا في بناء مشترك دلالي وفق الهندسة المعرفية المشتركة التي يمتلكها الطرفان، وهي الهندسة المسؤولة على تقريب المعنى بينهما، إلا أن أي مشكل يعترض ذلك فإنه سيترتب عنه إنتاج عبارة: ماذا تقصد؟

ماذا تقصد؟ في نظرنا هي ترجمة فورية لخلل في بناء الهندسة الدلالية المتوافق عليها، وخلل فني في محاولة إيصال المعنى المقصود إلى المخاطب، وخلل معرفي يترجم أيضا العوائق التواصلية التي تنكشف عند العجز في بناء المعنى ، إنها أيضا ترجمة للعوائق المعرفية التي نصادفها عندما نريد الجمع بين اللغة والدلالة والخطاب، مما يؤكد أن اللسانيات المعرفية تملك ،من خلال مفهوم الهندسة الذهنية ، جوانب مهمة في فهم اللغة ومحاولة جديدة لوضع حوسبة لمعيارية المعنى، أي مراعاة كل الجوانب المتدخلة في بناء المعنى التي من المفروض ألا تمايز بين المتكلم والمخاطب ، فالقدرات التي يوظفها الأول في نسج المعنى هي نفسها التي يوظفها الثاني في إدراكه وفك شفراته، وأي خلل في بناء ذلك يؤدي فورا إلى إسقاط المعنى المعياري المراد إيصاله، لذلك نعتبر أن أي عملية تواصلية هي في الأصل عملية ذهنية ومعرفية معقدة تستلزم وعيا وحسا وحدسا يفوق ما نتصوره عادة حول الاستعمال البسيط للغة، لذلك نزيد من تأكيدنا أن اللغة تعبير عن عجز أكثر منها تعبير عن قوة.

خلاصة

حاولنا في هذا العمل أن نجيب عن مجموعة من التساؤلات التي شغلت البحث في الدلالة المعرفية، محاولين وضع العديد من الفرضيات التي دعمنها بالكثير من الحجج والأدلة لنؤكد بموجب ذلك أن التنظيم المعرفي للغة عند الإنسان مشكل وفق آليات محوسبة ودقيقة وعلى درجة عالية من الدقة، محاولين في الوقت نفسه رصد مختلف التجليات التي تساهم في تنظيم المعنى دلاليا وتصوريا وفق مجالات أنطلوجية عامة، مستفدين من النظريات المعرفية التي مهدت لظهور الدلالة المعرفية في الحقل اللساني الحديث، خصوصا نظرية النمط النموذجي كما وردت في الأدبيات التصورية الأولى عند فيتجنشتاين وروش ...مدعمينها بأخر ما توصل إليه البحث المعرفي من نتائج وخلاصات لنؤكد في النهاية أن هندسة الملكة اللغوية هي في الأصل هندسة تطبع الفكر البشري بشكل عام.

لائحة المراجع

- أبو بكر العزاوى (2003) ، سلسلة محاضرات التي ألقيت برحاب جامعة السلطان الموالى سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بني ملال- المغرب
- صابر حباشة (2008) ، في المعنى : مباحث دلالية معرفية،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء المغرب
- عبد المجيد جحفة (2000)، مدخل إلى الدلالة التوليدية، دار توبقال للنشر- الدار البيضاء، المغرب
- عبد القادر الفاسي الفهري (1988) البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب
- عبد الكبير الحسني (2015) ، البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية: من اللغة إلى الذهن، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن
- عبد الجبار بن غريبة (2010)، مدخل إلى النحو العرفاني، سلسلة لغويات، مسيكياني للنشر، كلية الآداب، منوبة
- محمد غاليم (2010)، المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، دار الكتب الحديث، عمان ، الأردن
- محمد الرّحالي (2003)، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء، المغرب
- محمد صالح البوعمراني(2009)، علم الدلالة العرفاني،مكتبة علاء الدين، الصفاقس ، تونس
- محمد صالح بن عمر (2003)، المعنى في الاكتساب اللغوي، ضمن كتاب المعنى وتشكله،ج 1، جامعة منوبة، تونس.

لائحة المراجع الأجنبية

-Chomsky,Noam, (72). **Questions de semantique**, Seuil , Paris

-Croft, W & Cruse, D (2004). **Cognitive linguistics**. Cambridge: Cambridge University Press.

-Evans, V., & Green, M. (2006). **Cognitive Linguistics**: An Introduction. Edinburgh: Edinburgh University Press

-Fauconner, G.(1987) .**Mental Représentations** , MIT Press , Cambridge Mass.

-Fillmore, Charles. (1985).**Frames and the semantics of understanding**.ms, university of California, berkel

-Katz & Fodor (63) .**The structure of a semantic theory**, language;39

- Langacher, R (1991) . **Foundations of cognitive grammar**, vol. 2: descriptive application. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

-Lakoff, G., & Johnson, M. (1980).**Metaphors We Live By**. Chicago: University of Chicago Press.

-Rosch, Eleanor (1975). **Cognitive representations for semantic categories**. Journal of Experimental Psychology: General 104.